The Role of social media in Creating Human Rights Culture Among Jordanian University Students

Dr. Sultan Naser ALQuraan*

Dr. Haytham Adouse**

Received: 05/01/2021
Accepted: 15/11/2021
Published: 30/03/2022

DOI:
https://doi.org/10.35682/jjlps.v14i1.342

Corresponding author:
sultanalquraan@yahoo.com

All Rights Resaved for Mutah University, Karak, Jordan

All Rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means: electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without the prior written permission of the publisher.

Abstract

The present study aims to analyze the role of social media in disseminating the human rights culture among university youngsters by identifying its role in increasing their knowledge of the related issues. It further aims at providing legislations, developing values, and reinforcing certain behaviors and respecting principles of human rights.

The qualitative method is used as the researchers developed a questionnaire according to Likert five-point scale which was tested for its reliability and validity and then distributed to a sample of 1195 male and female students. The main findings of the study are:

There has been an increasing use of social media by university students who highly depend on them as sources of information.

The study proves that in spite of this heavy use of social media, it still does not succeed in fulfilling some of its functions related to changing and reinforcing the students' traditional culture of human rights.

Key words: Social media, human rights culture, university students, political socialization.

* Department of Media and Studies, Al-Hussein Bin Talal University.
** King Abdulaziz University, Saudi Arabia.

دور وسائل التواصل الاجتماعي في خلق ثقافة حقوق الإنسان لدى الشباب الجامعي الأردني

د. سلطان ناصر القرعان*

د. هيثم محمد عدوس**

تاريخ الاستلام: 2021/01/05
تاريخ موافقة النشر: 2021/11/15
تاريخ النشر: 2022/03/30

الباحث المراسل:
sultanalquraan@yahoo.com

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

جميع الحقوق محفوظة، فلا يسمح بإعادة طباعة هذه المادة أو النقل منها أو تخزينها، سواء أكان ذلك عن طريق النسخ، أم التصوير، أم التسجيل، أم غيره، وبأية وسيلة كانت: إلكترونية، أو ميكانيكية، إلا بإذن خطي من الناشر نفسه.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومعرفة دور وسائل التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى الشباب الجامعي، من خلال التعرف على دور هذه الوسائل في زيادة المعرفة حول قضايا حقوق الإنسان، والإسهام بإيجاد تشريعات، وغرس قيم، وتعزيز سلوكيات، تتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان.

استخدمت الدراسة المنهج العلمي من خلال الأسلوب الكمي، حيث صمم الباحثان استبانة حسب تدريج ليكرت الخماسي من اجل جمع المعلومات، وبعد التأكد من صدقها وثباتها تم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من 1195 طالب وطالبة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن هناك انتشاراً كبيراً ومتزايداً يومياً في مستوى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، بين طلبة الجامعات، وأن أغلبهم يعتمدون بدرجات كبيرة على هذه الوسائل مصادر للمعلومات.
- أثبتت الدراسة أنه على الرغم من التزايد في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي إلا أنها ظلت قاصرة على تحقيق بعض وظائفها المتمثلة بتغيير الثقافة التقليدية لدى الطلبة، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان لديهم.

الكلمات الدالة: وسائل التواصل الاجتماعي، ثقافة حقوق الإنسان، الشباب الجامعي، التنشئة السياسية.

* قسم الاعلام والدراسات، جامعة الحسين بن طلال.

** جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية.

المقدمة:

أجمع المجتمع الدولي بجميع عناصره على أن القوانين والتشريعات الدولية والوطنية ليست كافية للوعي بحقوق الإنسان، وممارستها كثقافة، إذ إن هناك الكثير من الدول التي صادقت على الإتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وأدخلت مبادئه في قوانينها ودساتيرها، إلا أنها لم تطبق هذه المبادئ سلوكاً على أرض الواقع، ومن هنا فقد أولت أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها أهمية كبيرة لتعليم حقوق الإنسان ونشرها ثقافة بين المجتمعات، وذلك من خلال إيجاد برامج للتثقيف في مجال حقوق الإنسان منذ عام 1994 وعلى ثلاث مراحل حتى عام 2019.

تحتاج عملية نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى الشباب بشكل عام والشباب الأردني بشكل خاص إلى إكسابهم المعرفة حول هذه الحقوق وتعليمها لهم، ومن ثم مطابقة القواعد القانونية التي تنظم علاقاتهم داخل المجتمع مع مبادئ حقوق الإنسان، بحيث تصبح هذه التشريعات قيماً يمارسها الشباب سلوكيات. وحتى يتم هذا الأمر فلا بد من تنشئة مخططة بواسطة جميع المؤسسات الدولية، بالإضافة إلى جميع أدوات ومؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية الوطنية، سواء أكانت مؤسسات رسمية أم غير رسمية، بحيث يقع على عاتق جميع هذه المؤسسات مسؤولية كبيرة في نشر ثقافة حقوق الإنسان بين الشباب، من خلال التعليم وطرح برامج توعوية على جميع المستويات.

وقد شجعت أجهزة الأمم المتحدة العاملين في وسائل الإعلام من أجل التحفيز على نشر ثقافة حقوق الإنسان، بسبب دورهم المؤثر في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها. إذ أتاحت وسائل الإعلام الحديثة كشبكات التواصل الاجتماعي إمكانات مذهلة أمام الشباب لأجل التواصل والتعبير بشكل غير مسبوق، مّما جعلها منبراً للدفاع عن الحقوق والحريات؛ كما لا تخفى تأثيرات هذه الشبكات على مستوى دعم قضايا حقوق الإنسان، حيث استطاعت هذه الشبكات أن تطرح الكثير من القضايا المرتبطة بالحقوق والحريات على أرضية النقاش وتعرية بعض الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن هنا جاءت هذه الدراسة؛ لمعرفة دور وسائل التواصل الاجتماعي أداة للتنشئة السياسية والاجتماعية في خلق ثقافة حقوق الإنسان لدى الشباب الجامعي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يرتبط تأثير ثورة الاتصال وتكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي على النظام السياسي حسب كيفية استخدام المواطن بشكل عام والشباب الجامعي بشكل خاص لهذه الوسائل، وما هي الفترة الزمنية التي يقضيها الشباب في استخدام هذه الوسائل؟ وما هو الغرض من استخدامهم لهذه الوسائل، وهل

تعتبر هذه الوسائل إحدى مصادر المعرفة والمعلومات بالنسبة إليهم؟ أم أنهم يستخدمونها في الألعاب والتسوق؟

ومن هنا جاءت هذه الدراسة للإجابة عن هذه التساؤلات بالإضافة إلى التساؤلات التالية:

- ما مستوى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في خلق ثقافة حقوق الإنسان لدى الشباب الجامعي؟
- هل يوجد اختلاف في دور وسائل التواصل الاجتماعي في خلق ثقافة حقوق الإنسان تبعا للاختلاف في كيفية استخدام هذه الوسائل؟

هدف الدراسة:

أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي منبراً للحوار، وتبادل الأفكار حول الكثير من القضايا السياسية والاجتماعية، وتحوّلت من آليات للتواصل إلى قنوات مؤثّرة وضاغطة، مما جعلها تسهم في تشكيل توجهات الرأي العام وبنائها، والإصغاء للأصوات المهمّشة. وتشير التقارير الدولية والمحلية إلى تنامي الإقبال على الشبكات بين أوساط الشباب العربي بشكل عام والأردني بشكل خاص، وذلك بسبب تراجع القنوات الوسيطة التقليدية وضعفها كحلقات وصل بين الأفراد والحكومات. ومن هنا جاءت هذه الدراسة؛ لتحليل دور وسائل التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى الشباب الجامعي، وذلك من خلال:

- معرفة وتحليل دور وسائل التواصل الاجتماعي في زيادة المعرفة لدى الشباب الجامعي حول قضايا حقوق الإنسان
- معرفة وتحليل دور وسائل التواصل الاجتماعي في الإسهام بايجاد تشريعات تتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان
- معرفة وتحليل دور وسائل التواصل الاجتماعي في الإسهام في غرس قيم عند الشباب الجامعي، بحيث تتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان
- معرفة وتحليل دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز سلوكيات لدى الشباب الجامعي، بحيث تتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من جانبين: أحدهما علمي، والآخر عملي، إذ تقدم هذه الدراسة نتائج علمية ومنطقية لصناع القرار حول استخدام وسائل التواصل الاجتماعي مصدراً للمعرفة، وأثر استخدامها من قبل الطلبة في تعزيز وعيهم بمبادئ حقوق الإنسان، وذلك من أجل تعزيز هذه العملية ومعالجة العثرات التي

تحول دون الاستفادة منها إبان هذا التطور السريع، حيث إنه يوجد تأثير واضح لوسائل تكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي على النظام السياسي من خلال التاثير على الرأي العام، حتى تجاوز هذا التأثير دور الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني عن طريق القدرة على التأثير على صنع السياسات العامة. بالإضافة إلى تقديم جهد علمي يضاف إلى باقي الجهود العلمية في هذا المجال.

منهج الدراسة:

تصنف هذه الأبحاث من الدراسات الوصفية التحليلية للحصول على معلومات تتعلق بالوضع القائم للظاهرة السياسية، ووصف وتحليل ما هو موجود فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة. وقد استخدم الباحثان المنهج العلمي من خلال الاعتماد على الأسلوب الكمي، حيث صمم الباحثان أداة الاستبانة حسب مقياس ليكرت الخماسي أداة رئيسة لجمع المعلومات، بعد أن تم عرضها على مجموعة من المحكمين المختصين في هذا المجال، وبعد التأكد من صدق الأداة، قام الباحثان بحساب ثباتها من خلال حساب معامل ثبات كرومباخ ألفا والذي بلغ (0.88) وهو مقبول لمثل هذه الدراسات، وأخيراً قام الباحثان بتوزيع الأداة على عينة الدراسة.

وفيما يتعلق بدرجة مستويات المتوسطات الحسابية فقد اعتبر من 1– أقل من 1.50 بدرجة قليل جداً، 1.50 – أقل من 2.5 بدرجة قليلة، 2.50 – أقل من 3.50 بدرجة متوسطة، 3.50 – أقل من 4.50 بدرجة كبيرة، وأكثر من 4.50 بدرجة كبيرة جداً.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الجامعات الأردنية الحكومية، وقد تم أخذ عينة عشوائية طبقية عنقودية متعددة المراحل، بحيث تم اختيار خمس جامعات تمثل الشمال والوسط والجنوب، وتم الطلب من الزملاء الذين يدرسون مادة التربية الوطنية برفع الاستبانة على منصات التعليم الإلكتروني المستخدمة لديهم وتعبئتها إلكترونياً من قبل الطلبة. وعند اختيار العينة روعي من قبل الباحثين النسبة المئويّة لعدد الطلبة ما بين الجامعات، والتخصصات، والجنس، بحيث تتشابه خصائص عينة الدراسة مع خصائص مجتمع الدراسة. وقد تم تجميع 1433 استبانة، تم استبعاد 238 استبانة غير صالحة للتحليل، ومن ثم تم تحليل 1195 استبانة من خلال البرنامج الاحصائي spss، وإجراء بعض الاختبارات الإحصائية للإجابة عن أسئلة الدراسة.

التعريف الإجرائي لثقافة حقوق الإنسان

اعتمد الباحثان في تعريف ثقافة حقوق الإنسان على أربعة مؤشرات قابلة للقياس، حيث تمثلت هذه المؤشرات بالمعرفة حول قضايا حقوق الإنسان، إيجاد تشريعات تتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان، تعزيز قيم تتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان، وأخيراً تعزيز سلوكيات تتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان.

الإطار النظري والدراسات السابقة

تعد مؤسسات وأدوات التنشئة السياسية أنظمة فرعية غير رسمية، تندرج تحت مظلة النظام السياسي، وبسبب اعتبار وسائل التواصل الاجتماعي إحدى هذه المؤسسات والأدوات، والتي تقوم بعدة وظائف منها خلق ثقافة سياسية جديدة أو الإبقاء على الثقافة التقليدية (Delfer & Rockach, 1993, pp. 65-66)، فقد تم تبني الاقتراب البنائي– الوظيفي للقيام بهذه الدراسة، حيث ارتبطت الوظيفية بالأنشطة التي تسهم في بقاءالكائن الحي، وأن أي نشاط له وظيفة ودور في الحياة الاجتماعية من أجل استمرار النظام موضوع البحث (Al-Menoufi, 1987, p. 101).

ظهرت محاولات مختلفة لتطبيق النظرية البنائية الوظيفية في تحليل الظاهرة السياسية، مثل الوظيفية الانتقالية على يد Edwin Fogelman و William flanigan من خلال وضع قائمة بالأنشطة التي تنخرط فيها الدول والمنظمات والأفراد ثم جاء Frank sorauf ليضع وظائف الأحزاب السياسية، حيث كانت الوظائف ترتبط مع الفعل، وكان مفهوم الوظيفة يستخدم لتنظيم سلوكيات الفاعلين السياسيين والمؤسسات، ويرى آلموند أن النظام أي نظام يقوم بمجموعة من الوظائف أهمها التنشئة السياسية والتجنيد السياسي، كما حدد بارسونز وظائف النظام بالحفاظ على النمط وتحقيق الأهداف والتكيف والتكامل، بحيث تقوم هذه الوظائف بوظائف فرعية مثل نقل القيم من جيل إلى جيل (Nasr, 2002, pp. 270-274).

ويرى أميل دور كايم أن كل نظام فرعي يقوم بأدوار وظيفية للمحافظة على النظام الكلي، بحيث تقوم هذه الأنظمة بإرساء مجموعة من القيم؛ لتعزيز الوحدة والتماسك، ونقل الثقافة من جيل إلى جيل (Al-Ghazwi, 2006, p. 85). ويتألف البناء من مجموعة من الأدوار والوظائف المترابطة، بحيث يبدأ من الدور الذي يقوم به الفرد، ثم ترتبط الأدوار في نطاق اجتماعي معين، ثم في نطاق المجتمع ككل (Saad, 2007, p. 602). وقد أبرزت نظرية التحليل البنائي الوظيفي الدور السياسي للأبنية غير السياسية، كالأسرة وجماعات الضغط، ومؤسسات وأدوات التنشئة غير الرسمية (Al-Menoufi, 1987, p. 110).

تقوم وسائل الإعلام التقليدية والحديثة بمجموعة من الوظائف، فيرى عبدالله (Abdullah, 2006, pp. 147-148) أن من وظائف وسائل الإعلام، نقل التراث الإجتماعي من خلال نقل القيم والعادات والتقاليد وأنماط

السلوك من جيل إلى جيل، في حين يرى مكاوي (Makkawi & El-Sayed, 2006, pp. 72-73) أن من وظائف وسائل الإعلام التنشئة الاجتماعية وخلق النمط الاجتماعي. ويرى كينيث وجان (Keneth & Jan, 2000, p. 340) أن وسائل الإعلام من الوسائط المهمة للتنشئة وذلك من خلال تأثيرها على كيفية تفكير الناس وتصرفاتهم.

وقد برزت أهمية وسائل الإعلام الجديدة ممثلة بوسائل التواصل الاجتماعي، مؤسسة وأداة من مؤسسات وأدوات التنشئة السياسية، نتيجة للاستخدامات الهائلة لها من قبل الشباب الجامعي، بالإضافة إلى قضاء العالم وقتًا أطول على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يقضي المستخدم العادي الآن ما يقرب من 15 في المائة من حياة اليقظة باستخدام المنصات الاجتماعية[1].

تشير الإحصائيات الصادرة عن منصة "Hootsuite" وموقع "wearesocial" خلال عام 2020 أنه يوجد تزايد في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يستخدم أكثر من 4 مليارات شخص حول العالم وسائل التواصل الاجتماعي كل شهر، وينضم إليهم ما يقرب من 2 مليون مستخدم جديد كل يوم. وحسب تقرير أكتوبر 2020 فقد بلغ مجموع سكان العالم: 7.81 مليار نسمة، في حين بلغ عدد الأشخاص الذين يستخدمون الهواتف المحمولة حول العالم: 5.20 مليار، وبلغ مستخدمو الإنترنت في العالم: 4.66 مليار[2].

وعلى مستوى المملكة الأردنية الهاشمية، فقد وضعت دراسة عالمية لمؤسسة (Pew Research Center) الأردن في المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر نسبة عدد من يستخدم منصات وشبكات التواصل الإجتماعي إلى مستخدمي الإنترنت، حيث بلغت النسبة في الأردن90%، حيث كانت أكثر شبكات التواصل الاجتماعي استخداماً في الأردن هي فيسبوك، وانستغرام، وسنابشات، وتويتر، ولينكد إن وغيرها وقد بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في الأردن 8 ملايين مستخدم، وبالاستناد إلى النسبة العالمية، فإنّ عدد مستخدمي مختلف شبكات التواصل الاجتماعي في المملكة يقدر بحوالي 7.2 مليون مستخدم[3].

تتم عملية التنشئة السياسية من خلال تفاعل مؤسسات التنشئة السياسية المختلفة مثل: (الأسرة، والمدرسة، ومؤسسات التعليم العالي، وجماعات الرفاق، ودور العبادة، ومؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية)، بالإضافة إلى وسائل الإعلام بشقيها التقليدية والجديدة، بحيث تقوم هذه العملية على تلقين الأفراد قيماً واتجاهات سياسية منذ الطفولة وحتى الممات؛ لتقوم بدورها المتمثل بنقل الثقافة السياسية عبر الأجيال وخلق الثقافة السياسية، ومن ثم تغيير الثقافة السياسية (Al-Menoufi, 1987, p. 325).

(1)https://wearesocial.com

(2) https://wearesocial.com

(3) http://mota.gov.jo.

وتعد ثقافة حقوق الإنسان ثقافة فرعية من الثقافة العامة للمجتمع، إذ تكمن أهمية نشرها في توعية الأفراد، وتمكينهم للتحرر من جميع الانتهاكات، ومعرفتهم بأهم الحقوق الواجبه لهم، كما أنها تشمل مجموعة القيم والبنى الذهنية والسلوكية، والتراث الثقافي والتقاليد والأعراف التي تنسجم مع مبادئ حقوق الإنسان، إذ يرى كينيث (Keneth & Jan, 2000, p. 256) أن الإنسان لا يولد ولدية ثقافة سياسية معينة في دماغة، وإنما يتشرّبها من خلال عملية التنشئة السياسية، التي تنقل الثقافة السياسية من جيل إلى جيل.

يعتبر التثقيف في مجال حقوق الإنسان عملية مستمرة، يتم من خلالها التعليم والتدريب؛ لإرساء ثقافة عالمية في مجال حقوق الإنسان، وحتى تتم هذه العملية، لا يتم التزود بالمعارف حول هذه الحقوق وآليات حمايتها فحسب، بل لا بد من تنمية المهارات؛ لتعزيزها وتطبيقها في الحياة اليومية، بالإضافة إلى تشييع أنشطة تتعلق ببعض القيم، كالمساواة، وعدم التمييز، والتأكيد على أن هذه الحقوق عالمية غير قابلة للتجزئة[1].

اهتم المجتمع الأردني منذ بداية تكوين الدولة الأردنية بحقوق الإنسان، وخاصة حق المشاركة في إدارة شـؤون البلاد، والحق في حرية الرأي والتعبير، والتجمع، والتنظيم. وعلى الرغم من عدم قدرة دسـاتير 1928 و 1946 على تحقيق طموح المجتمع الأردني، إلا أن دستور 1952 أكد على حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان (Bani Salameh & Darawsheh, 2018, pp. 70-88). وتعد الأردن من الدول الأوائل التي انضمت إلى العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. كما شارك في وضع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والمصادقة عليها. وقد نشرت الحكومة الأردنية في عام 2006 مجموعة من الإتفاقيات الدولية التي تتعلق بحقوق الإنسان في الجريدة الرسمية، وبذلك أصبحت جزءا من قوانينها الوطنية (Al-Quraan & Al-Taweel, 2011) .

ومع كل ذلك إلا أن هناك خروقات كثيرة تتعلق بقضايا حقوق الإنسان، حيث رصد المركز الوطني لحقوق الإنسان مجموعة من الشكاوى تمثلت بحرية التفكير والضمير والمعتقد، بالإضافة إلى حرية التعبير والاحتجاج السلمي، وحرية التنظيم النقابي، كما رصد المركز بعض الشكاوى التي تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحرية المجتمع المدني في القيام بنشاطات والحصول على التمويل، بالإضافة إلى التوقيف الإداري بموجب قانون منع الجرائم رقم (7) لعام 1954 [2].

(1) البرنامج العالمي للتثقيف، ص2 .

(2) المركز الوطني لحقوق الإنسان، تقارير المركز لعام 2005، 2006 ، 2016، 2019 الصفحات من 43 – 44 و31 – 32 .

عملت المملكة الاردنية الهاشمية على نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال تكاتف جهود المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، فقد أسهمت وزارة التربية والتعليم الأردنية في نشر ثقافة حقوق الإنسان، من خلال إعداد مصفوفة حقوق الإنسان، كما قامت بتدريب موظفيها على تقنيات إدماج مفاهيم حقوق الإنسان في الكثير من المناهج المدرسية كالتربية الإسلامية واللغة العربية، والتربية الاجتماعية (Bani Faris, 2011)، ويضيف القرعان والطويل (Al-Quraan & Al-Taweel, 2011, pp. 2509-2534) بأن مؤسسات التعليم العالي أيضا أسهمت ولكن بدرجات مختلفة، حيث كانت درجة ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي متوسطة، في حين كان دور هذه المؤسسات في نشر ثقافة حقوق الإنسان بدرجة قليلة، حيث إن معظم مؤسسات التعليم العالي تدرّس مساقات حقوق الإنسان، أو المساقات التي تحتوي على قيم حقوق الإنسان، متطلبات اختيارية في الجامعات، الأمر الذي أعطى الطلبة حرية الاختيار في دراستها وبالتالي عدم انتشار المعرفة القانونية والوعي بهذه الحقوق.

وقد أسهمت وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية أيضا في نشر الوعي بحقوق الإنسان، إذ يذكر الطويسي (Tweissi & et al, 2015, p. 34) أن عدد المواد الصحفية التي نشرتها وسائل الإعلام المرصودة (الرأي، والدستور، والغد، والسبيل، وعمون، وخبرني، وجو 24، وعين نيوز)، وتضمنت إشارة صريحة إلى انتهاكات 3416 مادة خلال 31 يوماً، حيث تفوقت الصحافة المطبوعة كمياً على الصحافة الإلكترونية.

وعلى الرغم من إسهام الكثير من المؤسسات التعليمية الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وعلى الرغم من انطلاق الانفتاح السياسي في الأردن إلا أنه لا يوجد تقدم عمليا على أرض الواقع، حيث يرى العزام (Al-Azzam, 2012) أن الأسباب الحقيقية التي تعيق البناء الأساسي لمجتمع ديمقراطي، تكمن في الاستبداد السياسي والفكري الذي أدى إلى سقوط المجتمع منذ قرون عديدة في مستنقع التخلف، وسيادة القيم السلبية مثل عدم الاهتمام، والانطواء، وعدم التسامح، ورفض الحوار، وتشجيع الولاءات الضيقة، والنفاق، وتفضيل المصلحة الذاتية على المصلحة العامة، وتعزيز هيمنة الذكور، ويضيف الباحث أن الديمقراطية ليست مجرد قوانين، سياسية ومؤسسات وعمليات إنتخابية، بل أنها وقبل كل شيء مجموعة من القيم والمبادئ التي توفر الإطار الثقافي لنظام ديمقراطي.

ويرى بني سلامة والدراوشة(Bani Salameh & Darawsheh, 2018, pp. 70-88) أنه على الرغم من تضمين الدستور لحقوق الإنسان إلا أنها ظلت نصوصاً نظرية، ولم تطبق عملياً، لأن هناك خللاً في ممارسة حقوق الإنسان على أرض الواقع، وبالتالي من الضروري إنهاء التناقض بين النصوص الدستورية والترجمة العملية لها. كما يرى القرعان والطويل (Al-Quraan & Al-Taweel, 2011, pp. 2509-2534) أن المجتمع الأردني يعاني من ترسيخ الثقافة التقليدية بين أفراده، ومن هنا فإنه من الصعب الحديث عن ثقافة

حقوق الإنسان دون الإيمان بالتعددية واحترام سيادة القانون والمساواة والعدل ونبذ أشكال التمييز والتعصب والعنف، وهذا بحاجة إلى تنشئة سياسية واجتماعية بمعناها الشامل.

الدراسات السابقة:

إن المتتبع لهذا الموضوع يجد مجموعة من الدراسات التي تناولته بطرق مختلفة، وسوف يتم عرض بعضها حسب الترتيب الزمني كما يلي:

دراسة القرعان والطويل (Al-Quraan & Al-Taweel, 2011) التي جاءت بهدف التعرف على واقع حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي الأردني، ودور هذه المؤسسات في نشرها ثقافة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن مدى ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي، كان بدرجة متوسطة، في حين كان إسهامها في نشر ثقافة حقوق الإنسان بدرجة قليلة، وأن ممارسة حقوق الإنسان تعد من العوامل القادرة على التنبؤ بقدرة مؤسسات التعليم العالي في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

دراسة بني فارس (Bani Faris, 2011) التي جاءت بهدف التعرف على مدى انتشار قيم حقوق الإنسان في كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية في الأردن، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن أكثر قيم حقوق الإنسان في هذه الكتب كانت، الحقوق الثقافية، والحقوق الاقتصادية، والحقوق المدنية، والحقوق الاجتماعية، والحقوق السياسية، على الترتيب.

دراسة العزام (Al-Azzam, 2012, pp. 350-359) التي جاءت بهدف التعرف على واقع الثقافة السياسية في الأردن بعد عشرين عاما من الانفتاح السياسي، من خلال تحديد أهم ملامح الثقافة السياسية الأردنية المعاصرة، وفحص العوامل الرئيسة التي تشكل هذه الثقافة، وقد استخدم الباحث منهجا وصفيا من خلال المسح الميداني ل 400 شخص من النخبة السياسية في الأردن، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنه لا يمكن أن يكون هناك نظام ديمقراطي حقيقي في الأردن بمعزل عن ترسيخ قيم الديمقراطية في الثقافة السياسية للمواطنين الأردنيين، كما أن الثقافة السياسية التقليدية (القبلية والعائلية) ما تزال سائدة في المجتمع الأردني، على الرغم من مرور عشرين عامًا على التحرر السياسي.

دراسة الدبيسي، وطاهات (Al-Dbaysi & al-Tahat , 2013, pp. 66-81). التي جاءت بهدف مقارنة شبكات التواصل الاجتماعي مع وسائل الإعلام التقليدية، ودورهما في تشكيل الرأي العام لدى الطلبة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن شبكات التواصل الاجتماعي، أصبحت تشكل مصدراً من مصادر حصولهم على الأخبار والمعلومات التي من شأنها التأثير في تشكيل الرأي العام، حتى بدأت تنافس الوسائل التقليدية، وقد اعتبرت هذه الشبكات سلاحاً ذا حدين، فمن جانب كانت تعزز بعض القيم

الإيجابية مثل تعزيز الروح الوطنية والولاء والإنتماء، ومن جانب آخر عملت على التشكيك بمصداقية وسائل الإعلام الوطنية، بالإضافة إلى التحريض على التظاهر والاعتصام والإضراب، كما استخدمت لمقاطعة الأنشطة والفعاليات التي تدعو إليها الحكومة.

دراسة ابن ورقلة (Ibn Ouargla, 2013) التي جاءت هذه الدراسة لفحص الدور الذي يلعبه الإعلام الجديد، وبشكل خاص شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي في أوساط الشباب العربي، وقد بينت الدراسة أن الشباب المتظاهرين في مصر وتونس بالإضافة إلى أماكن أخرى، نشروا مطالبهم، ودعوا الشباب الآخرين للانضمام إلى المظاهرات من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، كما بينت الدراسة أهمية وسائل التواصل الاجتماعي في تربية النشء وإكسابهم عادات وسلوكيات صحيحة، حيث أصبحت هذه الوسائل من أدوات التغيير الاجتماعي.

دراسة Himanshu (Himanshu , 2014, pp. 63-69)، حول مدى استخدام القادة السياسين في الهند لوسائل التواصل الاجتماعي في الهند، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنه على الرغم من أهمية وسائل التواصل الاجتماعي من خلال دورها الحيوي في السيناريو السياسي الهندي، إلا أنها لا يمكن أن تكون بديلاً عن الوسائل التقليدية.

شدان أبو يعقوب (Abu Yaqoub, 2015) التي جاءت؛ لمعرفة أثر مواقع التواصل الاجتماعي على الوعي السياسي بالقضية الفلسطينية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن مواقع التواصل الاجتماعي أسهمت في تعزيز الوعي السياسي والاجتماعي، وتدعيم القيم السياسية والمشاركة السياسية، وتوعية الناس بما يدور حولهم من أحداث ومواقف، سواء على المستوى الخارجي أم المستوى الداخلي الفلسطيني، وذلك من خلال إنشاء آلاف الصفحات، وإطلاق الحملات والأحداث التي تناولت القضية الفلسطينية، مثل: قضية اللاجئين، والأسرى، والقدس.

دراسة الطويسي، وآخرون، (Tweissi & et al, 2015, p. 34) التي جاءت بهدف رصد تغطية الإعلام لانتهاكات حقوق الإنسان، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود تطور كبير في أداء وسائل الإعلام الأردنية في متابعة وتوثيق قضايا حقوق الإنسان وانتهاكاته، كما بينت نتائج هذه الدراسة وجود اختلالات في تغطية وسائل الإعلام الأردنية لقضايا حقوق الإنسان من نواحي قانونية ومهنية وأخلاقية.

دراسة زنزون (Zanzoun, 2017, pp. 169-184) التي جاءت بهدف التعرف على مدى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز حقوق الإنسان بين المتحدثين باللغة الإنجليزية في المغرب، ومدى تمكينهم في مختلف النضالات ضد الظلم السياسي والاجتماعي، وفيما إذا كانت وسائل التواصل الاجتماعي عززت

قدرة الناشطين على تحدى انتهاكات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى معرفة دور هذه الوسائل وخاصة الفيس بوك في تشكيل التغيير الديمقراطي أثناء الإنتفاضات العربية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن وسائل التواصل الاجتماعي، تلعب دوراً مهماً في تعزيز قدرات العمل الاجتماعي والجماعي، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز ممارسة حقوق الإنسان، إلا أنها لا تؤثر بدرجة كبيرة على الأنظمة السياسية والاجتماعية السائدة، بسبب الفجوة الرقمية في المغرب من حيث نسبة الأمية والمشاركة السياسية.

دراسة بني سلامة، ودراوشة (Bani Salameh & Darawsheh, 2018) التي جاءت بهدف التعرف على مضمون حقوق الإنسان في الدساتير الأردنية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن دستور 1928 ودستور 1946 لم يتضمنا مفاهيم حقوق الإنسان بالشكل المطلوب، ولم يعكسا إرادة الأردنيين الباحثين عن المشاركة السياسية والحريات الأساسية، بينما يحتوي دستور 1952 على الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين الأردنيين، بحيث تم تعزيز ذلك من خلال سلسلة من التشريعات التي تنظم ممارسة الدولة لهذه الحقوق، ومع ذلك هناك فرق كبير بين النصوص النظرية، وواقع حقوق الإنسان في الأردن.

ومن خلال عرض الدراسات السابقة لهذا الموضوع يرى الباحثان أن هذه الدراسة، تقاربت مع بعض الدراسات في معالجتها لموضوع حقوق الإنسان، كدراسة القرعان والطويل، ودراسة بني فارس، ودراسة كل من الطويسي، وزنزون، وبني سلامة، كما تقاطعت هذه الدراسة أيضا مع بعض الدراسات التي تناولت مواقع التواصل الاجتماعي، كدراسة الدبيسي وطاهات، ودراسة ابن ورقلة، وزنزون. وقد جاءت هذه الدراسة لتجمع بين الإعلام الجديد المتمثل بوسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة رقمية، ودورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان بين الطلبة الأردنيين، الموضوع الذي لم تتناوله هذه الدراسات.

تحليل نتائج الدراسة الميدانية

بعد عرض الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوعي وسائل التواصل الاجتماعي، وثقافة حقوق الإنسان، فإنه سوف يتم عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها حسب تساؤلاتها كما يلي:

أولا: للتعرف على طبيعة استخدامات الطلبة لوسائل التواصل الاجتماعي، فقد طرح على عينة الدراسة مجموعة من التساؤلات، وتم حساب التكرارات والنسب المؤوية لها كما في الجدول (1).

جدول (1) التكرارات والنسب المؤوية للفقرات

التي تقيس طبيعة استخدامات الطلبة لوسائل التواصل الاجتماعي

طبيعة الاستخدامات	مستويات الاستخدام	التكرارات	النسب المؤوية
أكثر الوسائل استخداما من قبل الطلبة	فيس بوك	389	32.6
	تويتر	231	19.3
	يوتيوب	168	14.1
	انستقرام	178	14.9
	سنابشات	133	11.1
	لينكدان	96	8
الفترة الزمنية التي قضاها الطالب في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يوميا	منذ دخول الطالب الجامعة	481	40.3
	منذ المرحلة الثانوية	401	33.6
	منذ المرحلة الأساسية	313	26.2
الوقت الذي يقضيه الطالب في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي	أقل من ساعتين	137	11.5
	من ساعتين إلى أربع ساعات	544	45.5
	أكثر من أربع ساعات	514	43
استخدام وسائل التواصل الاجتماعي مصدر للمعلومات	بدرجة قليلة	370	31
	بدرجة متوسطة	447	37.4
	بدرجة كبيرة	378	31.6
المشاركة عن طريق التعليق أو النشر لصور، وفعاليات، أو مقالات تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان	بدرجة قليلة	718	60.1
	بدرجة متوسطة	299	25
	بدرجة كبيرة	178	14.9
الغرض من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي	التسلية والترفيه واللعب	685	57.3
	التسوق والعلاقات الاجتماعية	321	26.9
	تبادل الأفكار والآراء مع أهل الاختصاص	189	15.8

يتضح من الجدول (1) أن أكثر وسائل التواصل الاجتماعي استخداماً لدى طلبة الجامعات الأردنية هو الفيس بوك وبنسبة 32.6%، وتويتر بنسبة 19.3%، وإنستغرام بنسبة 14.9%، ويوتيوب بنسبة 14.1%، وسنابشات 11.1%، ولنكدان 8%، على التوالي. وقد كان 481 طالباً وطالبة وبنسبة 40.3% يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي منذ دخولهم الجامعة فقط، في حين كان 401 طالباً وطالبة وبنسبة 33.6% يستخدمون هذه الوسائل منذ المرحلة الثانوية، أما بقية عينة الدراسة والبالغة 313 طالباً وطالبة وبنسبة 26.2، كانوا يستخدمون هذه الوسائل منذ المرحلة الأساسية.

ويبين الجدول نفسه أن 137 طالبا وطالبة وبنسبة 11.5%، كانوا يقضون أقل من ساعتين في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يومياً، في حين كان 544 طالبا وطالبة وبنسبة 45.5% كانوا يستخدمون هذه الوسائل من ساعتين إلى أربع ساعات يومياً. أما بقية عينة الدراسة والبالغة 514 طالباً وطالبة وبنسبة 43% فقد كانوا يستخدمون هذه الوسائل أكثر من أربع ساعات يوميا.

كما يبين هذا الجدول أن 370 طالبا وطالبة وبنسبة 31% من عينة الدراسة، كانوا يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي مصدر للمعلومات بدرجة قليلة، وكان 447 طالبا وطالبة وبنسبة 37.4% يستخدمون هذه الوسائل مصدراً للمعلومات بدرجة متوسطة، أما بقية الطلبة والبالغ عددهم 378 وبنسبة 31.6% فقد اعتبروا هذه الوسائل مصدر للمعلومات بدرجة كبيرة. ووضح الجدول نفسه أن معظم أفراد العينة وبما نسبته 60.1% من أفراد العينة، شاركوا بدرجة قليلة في نشر صور أو فعاليات أو مقالات تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، كما شارك 299 طالبا وطالبة وبنسبة 25% بقضايا تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان بدرجة متوسطة، في حين كانت الأقلية والبالغة 14.9% من أفراد عينة الدراسة، يشاركون في التوعية بانتهاكات حقوق الإنسان بدرجة كبيرة.

أما الغرض من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، فقد كانت غالبية أفراد عينة الدراسة البالغة 57.3% يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي من أجل التسلية والترفيه واللعب، كما كان 321 طالبا وطالبة وبنسبة 26.9 يستخدمونها للتسوق وللعلاقات الاجتماعية، في حين كانت الأقلية البالغة 15.8% من أفراد عينة الدراسة، يستخدمونها لتبادل الأفكار والآراء والمعرفة مع أهل الاختصاص.

ثانيا: للتعرف على مستوى دور وسائل التواصل الاجتماعي في خلق ثقافة حقوق الإنسان لدى الشباب الجامعي، فقد تم حساب الوسط الحسابي للفقرات التي تقيس مؤشرات ثقافة حقوق الإنسان كما في الجدول(2).

جدول (2) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات التي تقيس دور وسائل التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة حقوق الإنسان

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
دور وسائل التواصل الاجتماعي بتعزيز المعرفة	2.602	.293	بدرجة متوسطة
إجراءات وكيفية ممارسة المشاركة السياسية	3.559	1.397	بدرجة كبيرة
كيفية الانفتاح على الآخرين والتعامل معهم	2.256	1.342	بدرجة قليلة
كيفية صون كرامة الإنسان والدفاع عنها	2.391	1.382	بدرجة قليلة
الوسائل الإلكترونية التي تدافع عن حقوقي	2.497	1.336	بدرجة قليلة
المجموعات المتخصصة حول الحقوق المدنية والسياسية	2.559	1.413	بدرجة متوسطة
كيفية حماية الحقوق	2.439	1.382	بدرجة قليلة
المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	2.938	1.474	بدرجة متوسطة
الحق في التعليم والعمل والصحة	2.950	1.468	بدرجة متوسطة
أهمية حق الشعوب في تقرير مصيرها	2.694	1.393	بدرجة متوسطة
إهمية الإسهام في تنمية المجتمع تنمية شاملة	2.351	1.348	بدرجة قليلة
المجموعات المتخصصة لحماية بعض الفئات (الأطفال، والنساء، وذوو الاعاقة)	2.460	1.309	بدرجة قليلة
كيفية تحقيق السلام العالمي	2.133	1.343	بدرجة قليلة
التشريعات: لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورا مهما في التأثير لعمل تشريعات تتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان:	2.493	.542	بدرجة قليلة
استخدامات الإنترنت والتكنولوجيا (قانون الجرائم الالكترونية	2.376	1.396	بدرجة قليلة
ردع الأشخاص والمؤسسات التي تنتهك حقوق الأشخاص	3.072	1.212	بدرجة متوسطة
الحصول على المعلومات	2.500	1.429	بدرجة متوسطة
تنظيم وتسهيل المطالبة بالحقوق	2.268	1.389	بدرجة قليلة
عيش كريم للمواطنين من خلال التعليم والعمل والصحة	2.106	1.216	بدرجة قليلة
الوصول إلى محاكمة عادلة	2.071	1.259	بدرجة قليلة
المشاركة السياسية (قانون أحزاب سياسية، قانون انتخابات)	2.966	1.268	بدرجة متوسطة
ترسيخ العمل المؤسسي	2.581	1.376	بدرجة متوسطة

القيم: عززت وسائل التواصل الاجتماعي مجموعة من القيم التي تتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان:	2.410	.492	بدرجة قليلة
الكرامة الإنسانية	2.087	1.329	بدرجة قليلة
المساواة بين البشر	2.487	1.252	بدرجة قليلة
الحرية	2.616	1.288	بدرجة متوسطة
العدالة	2.305	1.303	بدرجة قليلة
ثقافة المواطنة	2.272	1.210	بدرجة قليلة
عالمية حقوق الإنسان	2.692	1.397	بدرجة متوسطة
التنافس الحر والابتكار	2.409	1.300	بدرجة قليلة
السلوك: ساعدت وسائل التواصل الاجتماعي الأفراد على اتباع سلوكيات تتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان	2.201	.660	بدرجة قليلة
الانفتاح على الآخر والتعاون معه	2.178	1.362	بدرجة قليلة
التعبير عن الرأي واحترام الرأي الآخر	2.184	1.313	بدرجة قليلة
اللجوء الى المؤسسات الرسمية للمطالبة بحقوقي	2.464	1.341	بدرجة قليلة
ربط مبادئ حقوق الإنسان بالحياة اليومية	2.177	1.201	بدرجة قليلة
المشاركة في الأعمال التطوعية والتوعوية التي تفيد المجتمع	2.035	1.260	بدرجة قليلة
الامتناع عن ممارسة أي عمل يخل بالنظام الديمقراطي (واسطة، محسوبية، فساد)	2.169	1.260	بدرجة قليلة
ثقافة حقوق الإنسان	2.462	.322	بدرجة قليلة

يتبين من الجدول (2) أن دور وسائل التواصل الاجتماعي في خلق ثقافة حقوق الإنسان، كان بدرجة قليلة، وقد كانت هذه الوسائل تعزز المعرفة بقضايا حقوق الإنسان بشكل عام بدرجة متوسطة، حيث بين الجدول أن وسائل التواصل الاجتماعي، عززت المعرفة لدى الطلبة حول إجراءات وكيفية ممارسة المشاركة السياسية بدرجة كبيرة، كما عززت هذه الوسائل المعرفة حول الحق في التعليم والعمل والصحة، المعرفة بكيفية المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافة، المعرفة بأهمية حق الشعوب في تقرير مصيرها، والمعرفة بالمجموعات (القروبات) المتخصصة حول الحقوق المدنية والسياسية بدرجة متوسطة، في حين كان دور هذه الوسائل في تعزيز المعرفة حول المواقع الإلكترونية التي تدافع عن الحقوق، المعرفة

بالمجموعات المتخصصة في حماية الفئات المهمشة مثل: الأطفال، والنساء وذوو الإعاقة، بالإضافة إلى المعرفة في كيفية صون الكرامة والدفاع عنها، والإسهام في تنمية المجتمع، والانفتاح على الآخرين، وكيفية تحقيق السلام العالمي بدرجة قليلة.

وقد بين الجدول نفسة أن دور وسائل التواصل الاجتماعي في التأثير لعمل تشريعات تتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان كان قليلا، حيث وضح الجدول أن هذه الوسائل كان لها دورٌ وسطٌ في التأثير على عمل تشريعات تتعلق بردع الأشخاص والمؤسسات التي تنتهك حقوق الإنسان، وتشريعات تتعلق بكل من المشاركة السياسية، والحصول على المعلومات، وترسيخ العمل المؤسسي، في حين كان لها دورٌ قليلٌ في التأثير لعمل تشريعات تتعلق بكل من استخدامات الإنترنت والتكنولوجيا، وتنظيم المطالبة بالحقوق وتسهيلها، والوصول إلى محاكمة عادلة، وعيش كريم للمواطنين من خلال التعليم والعمل والصحة.

هذا وقد بين الجدول أن وسائل التواصل الاجتماعي، قامت بدرجة قليلة في تعزيز بعض القيم التي تتعلق بمبادئ حقوق الإنسان، حيث قامت بتأدية دور متوسط في تعزيز قيم عالمية حقوق الإنسان، وقيم الحرية، في حين قامت بتأدية دور قليل في تعزيز قيم الكرامة الإنسانية، والمساواة بين البشر، والعدالة، وثقافة المواطنة، والتنافس الحر، والابتكار.

أما بخصوص دور هذه الوسائل في تعزيز سلوكيات لدى الطلبة تتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان، فقد كانت بدرجة قليلة، كما أنها ساعدت الطلبة بدرجة قليلة أيضا في إتباع سلوكيات تتعلق بالانفتاح على الآخر والتعاون معه، والتعبير عن الرأي، واحترام الرأي الآخر، واللجوء للمؤسسات الرسمية للمطالبة بالحقوق، وربط مبادئ حقوق الإنسان بالحياة اليومية، والمشاركة في الأعمال التطوعية التي تفيد المجتمع، وأخيرا الامتناع عن ممارسة أي عمل يخل بالنظام الديمقراطي كالواسطة والمحسوبية والفساد.

ثالثا: وللتعرف على مدى وجود اختلاف في دور وسائل التواصل الاجتماعي في خلق ثقافة حقوق الإنسان تبعا للاختلاف في مستويات المتغيرات المستقلة (انواع وسائل التواصل الاجتماعي، الفترة الزمنية التي يقضيها الطالب في استخدام هذه الوسائل، مستوى استخدام هذه الوسائل مصدر للمعلومات، مستوى استخدام هذه الوسائل في نشر قضايا تتعلق بحقوق الإنسان، الغرض من استخدام الطالب لهذه الوسائل)، فقد تم استخدام تحليل التباين المتعدد كما في الجدول (3).

جدول (3) تحليل التباين المتعدد لمعرفة الاختلاف في دور وسائل التواصل الاجتماعي في خلق ثقافة حقوق الإنسان تبعا للاختلاف في مستويات كيفية استخدام هذه الوسائل

المصدر	المتغيرات التابعة		النوع الثالث من مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الاوساط	ف	مستوى الدلالة
النموذج المصحح	dimension1	المعرفة	35.102[a]	15	2.340	40.685	.000
		التشريعات	129.395[b]	15	8.626	45.697	.000
		القيم	129.053[c]	15	8.604	63.033	.000
		السلوك	223.134[d]	15	14.876	58.984	.000
		حقوق الإنسان	98.246[e]	15	6.550	297.029	.000
التقاطع	dimension1	المعرفة	3120.192	1	3120.192	54247.015	.000
		التشريعات	2943.279	1	2943.279	15591.739	.000
		القيم	2665.513	1	2665.513	19528.620	.000
		السلوك	2293.898	1	2293.898	9095.615	.000
		الكلي	2822.147	1	2822.147	127983.772	.000
أنواع وسائل التواصل الاجتماعي	dimension1	المعرفة	.092	5	.018	.319	.901
		التشريعات	.878	5	.176	.930	.460
		القيم	1.871	5	.374	2.742	.058
		السلوك	1.362	5	.272	1.080	.369
		الكلي	.130	5	.026	1.176	.319
الفترة الزمنية التي قضاها الطالب في استخدام هذه الوسائل	dimension1	المعرفة	4.561	2	2.280	39.648	.000
		التشريعات	8.425	2	4.213	22.316	.000
		القيم	18.197	2	9.098	66.658	.000
		السلوك	29.706	2	14.853	58.895	.000
		الكلي	11.281	2	5.641	255.797	.000

المصدر	المتغيرات التابعة	النوع الثالث من مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الاوساط	ف	مستوى الدلالة	المصدر
الفترة الزمنية التي يقضيها الطالب في استخدام هذه الوسائل يوميا	dimension 1	المعرفة	1.675	2	.838	14.561	.000
		التشريعات	8.136	2	4.068	21.551	.000
		القيم	6.544	2	3.272	23.974	.000
		السلوك	14.797	2	7.399	29.336	.000
		الكلي	5.487	2	2.744	124.421	.000
مستوى استخدام هذه الوسائل مصدراً للمعلومات	dimension 1	المعرفة	1.725	2	.863	14.997	.000
		التشريعات	6.682	2	3.341	17.698	.000
		القيم	4.845	2	2.422	17.746	.000
		السلوك	5.887	2	2.943	11.671	.000
		الكلي	3.712	2	1.856	84.158	.000
مستوى استخدام هذه الوسائل في نشر قضايا تتعلق بحقوق الإنسان	dimension 1	المعرفة	.848	2	.424	7.373	.001
		التشريعات	4.394	2	2.197	11.638	.000
		القيم	3.082	2	1.541	11.289	.000
		السلوك	6.394	2	3.197	12.677	.000
		الكلي	2.567	2	1.283	58.203	.000
الغرض من استخدام الطالب لهذه الوسائل	dimension 1	المعرفة	1.120	2	.560	9.738	.000
		التشريعات	4.155	2	2.078	11.006	.000
		القيم	1.276	2	.638	4.674	.010
		السلوك	2.524	2	1.262	5.005	.007
		الكلي	1.832	2	.916	41.535	.000
الخطأ	dimension 1	المعرفة	67.814	1179	.058		
		التشريعات	222.562	1179	.189		

		القيم	160.925	1179	.136		
		السلوك	297.342	1179	.252		
		الكلي	25.998	1179	.022		
الكلي	dimension 1	المعرفة	8198.458	1195			
		التشريعات	7778.891	1195			
		القيم	7230.898	1195			
		السلوك	6311.611	1195			
		الكلي	7369.465	1195			

المصدر	المتغيرات التابعة	النوع الثالث من مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الاوساط	ف	مستوى الدلالة	المصدر
الكلي المصحح	dimension 1	المعرفة	102.916	1194			
		التشريعات	351.957	1194			
		القيم	289.977	1194			
		السلوك	520.475	1194			
		الكلي	124.244	1194			
a. R Squared = .341 (Adjusted R Squared = .333)							
b. R Squared = .368 (Adjusted R Squared = .360)							
c. R Squared = .445 (Adjusted R Squared = .438)							
d. R Squared = .429 (Adjusted R Squared = .421)							
e. R Squared = .791 (Adjusted R Squared = .788)							

يتبين من الجدول أنه لا يوجد اختلاف في دور وسائل التواصل الاجتماعي في خلق ثقافة حقوق الإنسان بشكل عام، وفي تعزيز المعرفة، وعمل تشريعات، وتعزيز القيم، وتعزيز السلوك كل على حدة تبعا للاختلاف في أنواع وسائل التواصل الإجتماعي (فيسبوك، وتويتر ، وإنستقرام، ويوتيوب، وسنابشات، ولينكدان)، بمعنى أن تأثير جميع هذه الوسائل في خلق ثقافة حقوق الإنسان كانت بدرجة متساوية.

ويبين الجدول نفسه، أنه يوجد اختلاف في دور وسائل التواصل الاجتماعي في خلق ثقافة حقوق الإنسان بشكل عام، وفي تعزيز المعرفة، وعمل تشريعات، وتعزيز القيم، وتعزيز السلوك كل على حدة تبعا للإختلاف في الفترة الزمنية التي قضاها الطالب في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والفترة التي يقضيها الطالب يوميا على وسائل التواصل الاجتماعي، ومستوى استخدام هذه الوسائل مصدراً للمعلومات، ومستوى استخدام هذه الوسائل في نشر قضايا تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، والغرض من استخدام الطالب لهذه الوسائل.

ولمعرفة موقع الفروق بين مســـتويات هذه المتغيرات، فقد تم استخدام اختبار توكي كما في الجـــداول (4،5،6،7،8)

جدول (4) نتائج اختبار توكي لمعرفة موقع الاختلاف بين الفترات الزمنية التي يقضيها الطالب في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

المتغيرات التابعة	(I)الفترة الزمنية	(J)الفترة الزمنية	الاختلاف في وسطهما(I-J)
المعرفة	منذ المرحلة الثانوية	منذ دخولي الجامعة	.1840*
المعرفة	منذ المرحلة الأساسية	منذ دخولي الجامعة	.3737*
المعرفة	منذ المرحلة الأساسية	منذ المرحلة الثانوية	.1896*
التشريعات	منذ المرحلة الثانوية	منذ دخولي الجامعة	.3405*
التشريعات	منذ المرحلة الأساسية	منذ دخولي الجامعة	.6632*
التشريعات	منذ المرحلة الأساسية	منذ المرحلة الثانوية	.3227*
القيم	منذ المرحلة الثانوية	منذ دخولي الجامعة	.4395*
القيم	منذ المرحلة الأساسية	منذ دخولي الجامعة	.7110*
القيم	منذ المرحلة الأساسية	منذ المرحلة الثانوية	.2715*
السلوك	منذ المرحلة الثانوية	منذ دخولي الجامعة	.4994*
السلوك	منذ المرحلة الأساسية	منذ دخولي الجامعة	.9440*
السلوك	منذ المرحلة الأساسية	منذ المرحلة الثانوية	.4446*
الكلي	منذ المرحلة الثانوية	منذ دخولي الجامعة	.3335*
الكلي	منذ المرحلة الأساسية	منذ دخولي الجامعة	.6191*
الكلي	منذ المرحلة الأساسية	منذ المرحلة الثانوية	.2856*

يتبين من الجدول (4) أنه يوجد علاقة طردية بين فترة استخدام الطلبة لوسائل التواصل الاجتماعي، وبين دور هذه الوسائل في خلق ثقافة حقوق الإنسان بشكل عام، وفي تعزيز المعرفة، وعمل تشريعات،

وتعزيز القيم، وتعزيز السلوك كل على حدة، حيث تبين أن الطلبة الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي منذ المرحلة الأساسية، يعتقدون أن وسائل التواصل الاجتماعي لها دور في خلق ثقافة حقوق الإنسان، أكثر من الطلبة الذين يستخدمون هذه الوسائل منذ المرحلة الثانوية، والذين يستخدمونها منذ دخولهم إلى الجامعة كل على حدة، كما أن الطلبة الذين يستخدمونها منذ المرحلة الثانوية أكثر من الطلبة الذين يستخدمونها منذ دخولهم الجامعة.

جدول (5) نتائج اختبار توكي لمعرفة موقع الاختلاف

بين الفترات الزمنية التي يقضيها الطالب يوميا في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

المتغيرات التابعة	(I)الاستخدام اليومي	(J)الاستخدام اليومي	الفرق بين وسطيهما (I-J)
المعرفة	2-4 ساعات	أقل من ساعتين	.1154*
المعرفة	أكثر من 4 ساعات	أقل من ساعتين	.3403*
المعرفة	أكثر من 4 ساعات	2-4 ساعات	.2249*
التشريعات	2-4 ساعات	أقل من ساعتين	.1180*
التشريعات	أكثر من 4 ساعات	أقل من ساعتين	.6246*
التشريعات	أكثر من 4 ساعات	2-4 ساعات	.5066*
القيم	2-4 ساعات	أقل من ساعتين	.2118*
القيم	أكثر من 4 ساعات	أقل من ساعتين	.6709*
القيم	أكثر من 4 ساعات	2-4 ساعات	.4591*
السلوك	2-4 ساعات	أقل من ساعتين	.3015*
السلوك	أكثر من 4 ساعات	أقل من ساعتين	.9071*
السلوك	أكثر من 4 ساعات	2-4 ساعات	.6056*
الكلي	2-4 ساعات	أقل من ساعتين	.1703*
الكلي	أكثر من 4 ساعات	أقل من ساعتين	.5824*
الكلي	أكثر من 4 ساعات	2-4 ساعات	.4121*

ويبين الجدول (5) أنه يوجد علاقة طردية بين فترة استخدام الطلبة لوسائل التواصل الاجتماعي يومياً، وبين دور هذه الوسائل في خلق ثقافة حقوق الإنسان بشكل عام، وفي تعزيز المعرفة، وعمل تشريعات، وتعزيز القيم، وتعزيز السلوك كل على حدة، حيث تبين أن الطلبة الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي أكثر من أربع ساعات، يعتقدون أن وسائل التواصل الاجتماعي لها دور في خلق ثقافة حقوق الإنسان أكثر من الطلبة الذين يستخدمون هذه الوسائل من 2–4 ساعات والذين يستخدمونها أقل من2 ساعتين كل على حدة، كما أن الطلبة الذين يستخدمونها من 2–4 ساعات أكثر من الطلبة الذين يستخدمونها أقل من 2 ساعتين.

جدول (6) نتائج اختبار توكي لمعرفة موقع الاختلاف

بين درجة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات

المتغيرات التابعة	(I)الاستخدام كمصدر للمعلومات	(J)الاستخدام كمصدر للمعلومات	الفرق بين وسطيهما(I-J)
المعرفة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	.1477*
المعرفة	بدرجة كبيرة	بدرجة قليلة	.3190*
المعرفة	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	.1713*
التشريعات	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	.1979*
التشريعات	بدرجة كبيرة	بدرجة قليلة	.6153*
التشريعات	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	.4174*
القيم	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	.3304*
القيم	بدرجة كبيرة	بدرجة قليلة	.5943*
القيم	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	.2639*
السلوك	درجة متوسطة	بدرجة قليلة	.3439*
السلوك	بدرجة كبيرة	بدرجة قليلة	.7726*
السلوك	بدرجة كبيرة	درجة متوسطة	.4287*
الكلي	درجة متوسطة	بدرجة قليلة	.2343*
	بدرجة كبيرة	بدرجة قليلة	.5317*
	بدرجة كبيرة	درجة متوسطة	.2974*

جدول (7) نتائج اختبار توكي لمعرفة موقع الاختلاف

بين درجة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر قضايا تتعلق بحقوق الإنسان

المتغيرات التابعة	(I)درجة الاستخدام لنشر الوعي	(J)درجة الاستخدام لنشر الوعي	الفرق بين وسطيهما (I-J)
المعرفة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	.1959*
	بدرجة كبيرة	بدرجة قليلة	.2784*
		بدرجة متوسطة	.0825*
التشريعات	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	.3745*
	بدرجة كبيرة	بدرجة قليلة	.5920*
		بدرجة متوسطة	.2175*
القيم	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	.4320*
	بدرجة كبيرة	بدرجة قليلة	.4656*
		بدرجة متوسطة	.0336
السلوك	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	.5191*
	بدرجة كبيرة	بدرجة قليلة	.7092*
		بدرجة متوسطة	.1901*
الكلي	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	.3480*
	بدرجة كبيرة	بدرجة قليلة	.4725*
		بدرجة متوسطة	.1244*

ويبين الجدولان (6، 7) أنه يوجد علاقة طردية بين كل من مستوى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي مصدراً للمعلومات، ومستوى استخدام هذه الوسائل في نشر قضايا تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان كل على حدة، وبين دور هذه الوسائل في خلق ثقافة حقوق الإنسان بشكل عام، وفي تعزيز المعرفة، وعمل تشريعات، وتعزيز القيم، وتعزيز السلوك كل على حدة، حيث تبين أن الطلبة الذين يستخدمون وسائل التواصل

الاجتماعي مصدراً للمعلومات والذين يستخدمونه لنشر قضايا تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان بدرجة كبيرة، يعتقدون أن وسائل التواصل الاجتماعي لها دور في خلق ثقافة حقوق الإنسان أكثر من الطلبة الذين يستخدمونها بدرجة متوسطة وبدرجة قليلة كل على حدة، كما أن الطلبة الذين يستخدمونها بدرجة متوسطة أكثر من الطلبة الذين يستخدمونها بدرجة قليلة.

جدول (8) نتائج اختبار توكي لمعرفة موقع

الاختلاف بين مستويات الغرض من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

المتغيرات التابعة	(I)الغرض من استخدام الوسائل	(J)الغرض من استخدام الوسائل	الفرق بين وسطيهما (I-J)
المعرفة	التسوق والعلاقات الاجتماعية	التسلية والترفيه واللعب	.1908*
	تبادل الأفكار مع أهل الاختصاص	التسلية والترفيه واللعب	.2373*
		التسوق والعلاقات الاجتماعية	.0465
التشريعات	التسوق والعلاقات الاجتماعية	التسلية والترفيه واللعب	.3065*
	تبادل الأفكارمع أهل الاختصاص	التسلية والترفيه واللعب	.4942*
		التسوق والعلاقات الاجتماعية	.1877*
القيم	التسوق والعلاقات الاجتماعية	التسلية والترفيه واللعب	.3456*
	تبادل الأفكار مع أهل الاختصاص	التسلية والترفيه واللعب	.3639*
	تبادل الأفكارمع أهل الاختصاص	التسوق والعلاقات الاجتماعية	.0183
السلوك	التسوق والعلاقات الاجتماعية	التسلية والترفيه واللعب	.4533*
		التسلية والترفيه واللعب	.5297*
		التسوق والعلاقات الاجتماعية	.0765
الكلي	التسوق والعلاقات الاجتماعية	التسلية والترفيه واللعب	.2994*
	تبادل الأفكار مع أهل الاختصاص	التسلية والترفيه واللعب	.3796*
		التسوق والعلاقات الاجتماعية	.0802*

وقد بين الجدول (8) أنه يوجد اختلاف في مستوى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في نشر ثقافة حقوق الإنسان بشكل عام، وفي تأثيرها في تعزيز المعرفة، وعمل تشريعات، وتعزيز قيم، وتعزيز سلوك تتعلق بمبادئ حقوق الإنسان، تبعا للغرض من هذا الاستخدام حيث إن الطلبة الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي من أجل المعرفة، وتبادل الأفكار، والآراء مع أهل الإختصاص، يعتقدون أن هذه الوسائل، تقوم بدور نشر ثقافة حقوق الإنسان أكثر من الذين يستخدمونها للتسوق والعلاقات الاجتماعية، والتسلية والترفيه واللعب كل على حدة، كما أن الطلبة الذين يستخدمونها للتسوق والعلاقات الاجتماعية أكثر من الذين يستخدمونها للتسلية والترفيه واللعب.

مناقشة النتائج:

أولا: يستخدم غالبية أفراد عينة الدراسة الفيس بوك، وتويتر، حيث إنهم يستخدمون هذه الوسائل قبل دخولهم إلى الجامعة، ولفترات طويلة تزيد عن أربع ساعات يومياً، في حين يستخدم باقي أفراد العينة وسائل أخرى مثل: اليوتيوب، والإنستقرام، والسنابشات، واللينكدان، وهذا لا ينطبق على الأردن فقط، وإنما يشمل العالم بأكمله، فقد أشارت الإحصائيات إلى التزايد الكبير خلال عام 2020 في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، بحيث يقضي المستخدم العادي 15% من وقته باستخدام المنصات الاجتماعية[1]. كما أشارت إحدى الدراسات إلى ازدياد نسبة عدد من يستخدمون منصات وشبكات التواصل الإجتماعي في الأردن، وقد كانت أكثر شبكات التواصل الاجتماعي استخداما في الأردن هي: فيسبوك، وانستغرام، وسنابشات، وتويتر، ولينكد ان [2].

تستخدم غالبية أفراد عينة الدراسة وسائل التواصل الاجتماعي مصدراً للمعلومات، إما بدرجة كبيرة أو بدرجة متوسطة، في حين شاركوا بدرجة قليلة في نشر صور أو فعاليات أو مقالات تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، حيث كان الغرض من هذا الاستخدام إما من أجل التسلية والترفيه واللعب، وإما للتسوق وللعلاقات الاجتماعية، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات كل من عبدالرحمن، ومكاوي، وكينيث وجان، والمنوفي، الذين يعتقدون بالدور الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي في عملية التنشئة السياسية والاجتماعية ونقل المعلومات من جيل إلى جيل. إلا أن هذا الدور لا يكتمل إلا إذا أحسن استخدامه من قبل المستخدمين، فإذا استخدم من أجل اللعب أدى وظيفته في هذا الجانب، وإذا استخدم للتسوق وللعلاقات الاجتماعية أدى وظيفته من هذا الجانب كذلك، وأما إذا استخدم من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان فإنه سيقوم بهذا الدور على أكمل وجه (Keneth & Jan, 2000, p. 4) (Kuklinski, 2000, pp. 790-791).

(1) https://wearesocial.com

(2) http://mota.gov.jo

ثانيا: على الرغم من إسهام وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التنشئة السياسية وخلق ثقافة سياسية في الكثير من المجتمعات (Ibn Ouargla, 2013, p. 25; Al-Dbaysi & al-Tahat , 2013, pp. 200-217) إلا أنها لم تساعد على خلق ثقافة حقوق الإنسان بدرجة كبيرة لدى الشباب الجامعي الأردني، حيث لعبت هذه الوسائل على زيادة المعرفة ببعض قضايا حقوق الإنسان بدرجة متوسطة، فاستطاعت أن تعزز المعرفة حول المشاركة السياسية، وحول كل من الحق في التعليم والعمل والصحة، المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأهمية حق الشعوب في تقرير مصيرها، والمعرفة بالمجموعات المتخصصة حول الحقوق المدنية والسياسية. لكنها لم تستطع التأثير من أجل عمل تشريعات، وتعزيز قيم وسلوكات تتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان. وهذا يتفق مع ما تم طرحة من قبل زنزون (Zanzoun, 2017)، حيث أنه لايوجد دليل بحثي في معرفة مستوى إسهام استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، إذ إن هذا الموضوع أثار مؤخرًا جدلًا كبيرًا، كما أنه لا يوجد نظرية سليمة، تربط إمكانات هذه الأدوات الإعلامية الجديدة بمتطلبات وأهداف وتطلعات نشطاء حقوق الإنسان خاصة في المغرب، الأمر الذي يؤكد مقولة كينث(Kenneth & Dith, 2014) حول إرتباط دور هذه الوسائل بطبيعة النظام السياسي، ويعتقد القرعان والطويل(Al-Quraan & Al-Taweel, 2011) أن ممارسة حقوق الإنسان داخل مؤسسات التنشئة السياسية وأدواتها بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي، لها علاقة كبيرة في دور ووظيفة هذه المؤسسات والأدوات في نشر ثقافة حقوق، الإنسان فكلما ازدادت ممارسة حقوق الإنسان داخل هذه المؤسسات، ازدادت قدرتها على نشرها كثقافة.

وقد يكون سبب قلة مستوى إسهام وسائل التواصل الاجتماعي في خلق ثقافة حقوق الإنسان لدى الشباب الجامعي، هو رسوخ الثقافة السياسية التقليدية القائمة أصلا بين المجتمعات، إذ يرى العزام (Al-Azzam, 2012) أن القيم والأنماط السلوكية السائدة في ثقافة المجتمع الأردني، تتعارض مع بناء الديمقراطية، حيث تسود مجموعة من القيم، وأنماط السلوك في الحياة السياسية مثل: ثقافة الشك تجاه الحكومة الأردنية، وانعدام الثقة السائدة في المجتمع تجاه الحكومة، كما يسود ثقافة الخوف سياسياً، وخاصة الخوف من عقبات الإصلاح السياسي كما حدث في الربيع العربي لبعض الدول، هذا بالإضافة إلى عدم وجود معارضة قوية تتعارض مع جميع مبادئ الديمقراطية، وقد أكد القرعان والطويل(Al-Quraan & Al-Taweel, 2011) أن دستور المملكة الأردنية الهاشمية، عالج من خلال الفصل الثاني الحقوق المدنية والسياسية، إلا أن القوانين حددت بعض هذه الحقوق، فبدلا من أن يكرس القانون ممارسة هذه الحقوق، جاء ليفرض قيوداً عليها، حيث إن صدور الشرعة الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومصادقة الدول عليها، ليست كافية للوعي بحقوق الإنسان وممارستها على أرض الواقع.

ثالثا: قامت جميع وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، وتويتر، وإنستقرام، ويوتيوب، وسنابشات، ولينكدان) بنفس الدرجة بوظيفة خلق ثقافة حقوق الإنسان بشكل عام، وفي تعزيز المعرفة، وعمل تشريعات، وتعزيز القيم، وتعزيز السلوك كل على حدة. ولكنها اختلفت باختلاف الفترة الزمنية التي قضاها الطالب في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، الفترة التي يقضيها الطالب يوميا على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث إن الزيادة في الاستخدام، أدى إلى زيادة في القيام بدورها في مجال خلق ثقافة حقوق الإنسان.

كما أنها اختلفت باختلاف مستوى استخدام هذه الوسائل مصدراً للمعلومات، ومستوى استخدام هذه الوسائل في نشر قضايا تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، والغرض من هذا الإستخدام، حيث إن الزيادة في استخدام هذه الوسائل مصدراً للمعلومات واستخدامها لنشر قضايا حقوق الإنسان، ومن أجل المعرفة وتبادل الأفكار والآراء مع أهل الإختصاص، تؤدي إلى الزيادة في تعزيز نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى الشباب الجامعي. وهذا يتفق مع تقرير Statshot العالمي الجديد لشهر أكتوبر 2020 الرقمي – الذي تم إنتاجه بالشراكة مع Hootsuite – أن التكنولوجيا المتصلة تواصل لعب دور أكثر أهمية من أي وقت مضى في مختلف جوانب حياة الناس اليومية، إذا استخدمت بطريقة مناسبة[1]، حيث يرتبط نشر ثقافة حقوق الإنسان بطبيعة النظام السياسي، فلا تستطيع وسائل التواصل الاجتماعي أن تنشر ثقافة حقوق الإنسان إلا إذا كان النظام ديمقراطيا (Kenneth & Dith, 2014, pp. 338-339)، فيرى زنزون(Zanzoun, 2017) أن الإنترنت كان عاملاً رئيساً في تعزيز المشاركة المدنية في التظاهرات السياسية، إلا أن الانتفاضات المصرية، على سبيل المثال، التي بدأت على الإنترنت من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، تم قمعها من قبل الحكومة بطرق مختلفة، إذ إن الحكومات القمعية، يمكن أن تستخدم هذه التقنيات نفسها للقمع وممارسة التجاوزات، مثل الحرمان التعسفي وغير القانوني. ويرى العزام (Al-Azzam, 2012, pp. 350-359) أن الديمقراطية نظام سياسي يقوم على الثقافة السياسية القائمة على التعددية واحترام حقوق الإنسان، بالإضافة إلى انتقال السلطة، لذلك فالديمقراطية ليست مجموعة من الأنظمة والقوانين ، بل هي تربية تحتاج إلى ممارسة وسلوك، يجب أن يكون مع الإنسان منذ الصغر، في المنزل والمدرسة والشارع والحزب والمؤسسات المدنية الأخرى.

(1) https://wearesocial.com

الخاتمة:

بعد عرض الإطار النظري والدراسات السابقة حول موضوع نشر ثقافة حقوق الإنسان ودور وسائل التواصل الاجتماعي في ذلك، وبعد تحليل نتائج الدراسة الميدانية، تبين أن هناك انتشاراً كبيراً ومتزايداً يوميا في مستوى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، وخاصة بين طلبة الجامعات، كما أن هؤلاء الطلبة، يعتمدون بدرجات كبيرة على هذه الوسائل كمصادر للمعلومات، وأثبتت الدراسة أنه على الرغم من التزايد في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي إلا أنها ظلت قاصرة على تحقيق بعض وظائفها المتمثلة بتغيير الثقافة التقليدية لدى الطلبة، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان لديهم، حيث ارتبط دور هذه الوسائل بطبيعة الأنظمة السياسية، فالنظام السياسي الدكتاتوري، استخدم هذه الوسائل لتعزيز الدكتاتورية، والنظام الديمقراطي استخدم هذه الوسائل لتعزيز الديمقراطية. ومن هنا توصي هذه الدراسة بالآتي:

- تكاتف جهود مؤسسات وأدوات التنشئة السياسية والاجتماعية التقليدية والتعاون فيما بينها، وبين الأدوات والمؤسسات الرقمية الجديدة في العمل، من أجل غرس ثقافة حقوق الإنسان بما فيها زيادة المعرفة حوق قضايا حقوق الإنسان، والإسهام بإيجاد تشريعات، وغرس قيم، وأخيرا تعزيز السلوكيات، بحيث تتوافق جميعها مع مبادئ حقوق الإنسان.
- مواكبة التطورات السريعة حول الرقمية واستخداماتها، بحيث يتحول استخدام هذه الوسائل والأدوات إلى نمط ثقافة وسلوك يومي، يعزز الجوانب الإيجابية، ويغير الجوانب السلبية.
- إيجاد تشريعات تتعلق باستخدامات وسائل التواصل الاجتماعي، بحيث تتفق هذه التشريعات مع مبادئ حقوق الإنسان

References:

Abdullah, M. (2006). Sociology of Media and Communication. Alexandria: University Knowledge House.

Abu Yaqoub, S. (2015). The Impact of social webs on the Awareness of Najah University students Regarding the Palestinian Issue. Nablus, Palestine: Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University.

Al-Azzam, A. A. (2012). The Reality of Political Culture in Jordan after Twenty Years of Political Openness. Journal of Social and Development Sciences, 3(10), 350-359.

Al-Dbaysi, A., & al-Tahat , Z. (2013). The Role of Digital Social Networks in formation of Public Opinion Trends among Students. Dirassat, Humanities and Social Sciences, 40(1), 66-81.

Al-Ghazwi, F. (2006). Introduction to Sociology. Amman: Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution.

Al-Menoufi, K. (1987). The Origins of Comparative Political Systems. Kuwait: Al-Rubaian Publishing and Distribution Company.

ALMOND, G. A., & VERBA, S. (1963). the civic culture: political attitudes and democracy in five nations. Princeton NJ: Princeton university press.

Al-Quraan, S., & Al-Taweel, H. (2011). Human Rights Status in Jordanian Higher Education Institutions as Perceived by Students. An-Najah University Journal of Research (Humanities), 25(10), 2509-2534.

Bani Faris, M. (2011). Human Rights Values Based in National and Civic Education Textbooks in Basic Education in Jordan: An Analytic Study. Dirassat, educational sciences, 38(6), 2064-2076.

Bani Salameh, M. T., & Darawsheh, S. A. (2018). Human rights in the Jordanian constitution: between theoretical texts and practical application. Int. J. Human Rights and Constitutional Studies, 6(1), 70-88.

Delfer, M., & Rockach, S. (1993). Media Theories. (K. Abdel-Raouf, Trans.) Cairo: International House for Publishing and Distribution.

Delfer, M., & Rockach, S. P. (1993). Media Theories. (K. Abdel-Raouf, Trans.) Cairo: International House for Publishing and Distribution.

Himanshu , R. (2014). Social Media and Politics in India: A Study on Twitter Usage among Indian Political Leaders. Asian Journal of Multidisciplinary Studies, 2(1), 63-69.

Ibn Ouargla, N. (2013, 6 15). The Role of Social Networks in Developing Political and Social Awareness of Arab Youth. Dirassat, 5(11), 200-217.

K. N., & Dith, J. V. (2014). Foundations of Comparative Politics. (A. Al-Ghamdi, & A. S. Nuer, Trans.) Kingdom of Saudi Arabia: King Saud University Publishing House.

Keneth, L. H., & Jan, V. (2000). Digital Democracy Issues of Theory and Practice. London: Sage publications.

Kuklinski, J. H. (2000). Misinformation and the Currency of Democratic Citizenship. the journal of politics, 62(3), 790-791.

Makkawi, H., & El-Sayed, L. (2006). Communication and its Contemporary Theories. Cairo: Egyptian Lebanese House.

Nasr, M. (2002). Epistemology of Comparative Politics, Cognitive Model - Theory - Curriculum. Beirut, Lebanon: University Foundation for Studies, Publishing and Distribution.

Saad, I. (2007). Critical Dictionary of Sociology. Beirut: Majd for Publishing and Distribution.

Tweissi, B., & et al. (2015). Human rights violations in the Jordanian media, astudy in content analysis. amman: Jordan Media Institu.

Zanzoun, M. (2017). The Use of Social Media in Promoting Human Rights Among Speakers of English In Morocco: The Case of Facebook. International Journal of Education and Research, 5(9), 169-184.

مواقع الانترنت:

http://mota.gov.jo/NewsViewAr.aspx?NewsId=800 6/12/2020
https://wearesocial-net.s3.amazonaws.com/uk/wp-content/uploads/sites/2/2020/10/03-Social-Media-Overview-DataReportal- 20201018-Digital-2020-October-Statshot-Report-Slide-48.png
6/12/2020